حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٨

ارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائي – الأخطار والفرص

بلغت الأسعار الدولية للأغذية ذروتها في منتصف عام ٢٠٠٨، بعد سنتين من الزيادات السريعة، مما دفع المجتمع الدولي إلى تسخير طاقاته لتجنب أزمة عالمية وشيكة في مجال الأمن الغذائي. وتشير تقديرات المنظمة إلى أن ارتفاع أسعار الأغذية في ما بين ٢٠٠٣–٢٠٠٥ و٢٠٠٧ قد أدى إلى زيادة عدد السكان الذين يعانون نقص التغذية بنحو ٧٥ مليون نسمة، مما أدى إلى ارتفاع هذا العدد إلى ٩٢٣ مليونا.

أسفر الارتفاع الشديد في أسعار الأغذية عن أكبر زيادة منفردة في معدلات الجوع منذ الفترة ١٩٩٠–١٩٩٢، وهي فترة الأساس بالنسبة لأهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية ومؤتمر قمة الألفية المتعلقة بتخفيض الجوع. وقد أدت هذه الزيادة الحادة في معدلات الجوع إلى عكس مسار ما تحقق من تقدم في الماضي في ما يتعلق ببلوغ الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، حيث ازدادت الآن نسبة من يعانون نقص التغذية في جميع الأقاليم النامية الرئيسية في العالم.

من هم الضحايا الرئيسيون للزيادات الحادة في أسعار الأغذية؟ إن الغالبية العظمى من الأسر الفقيرة – في الحضر والريف – هي من الفئات المشترية الصافية للأغذية، وهي الأكثر تضرراً من الزيادة الحادة في أسعار الأغذية. فالأسر التي لا تملك أرضا والتي تعيلها النساء، هي الأكثر

الرسائل الرئيسية

- **تزايد الجوع في العالم**: تشير آخر تقديرات المنظمة إلى أن عدد الجياع وصل إلى نحو ٩٢٣ مليون نسمة، أي بزيادة تتجاوز ٨٠ مليونا منذ فترة الأساس ١٩٩٠–١٩٩٢.
- **أسعار الأغذية المرتفعة تتحمل القسم الأعظم من المسؤولية**: تشير تقديرات المنظمة إلى أن الفترة في ما بين ٢٠٠٣–٢٠٠٥ و٢٠٠٧ شهدت إضافة ٧٥ مليون نسمة آخرين إلى مجموع عدد من يعانون نقص التغذية.
- **الأشد فقرا والمعوزون والأسر التي تعيلها النساء هم الأكثر تضررا**: تعتمد الغالبية العظمى من الأسر الحضرية والريفية في العالم النامي على شراء معظم أغذيتها، وبالتالي فهي الخاسرة من جراء ارتفاع أسعار الأغذية.
- **التدابير في مجال السياسات المخصصة لاحتواء التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار الأغذية، مثل الرقابة على الأسعار وفرض قيود على الصادرات، ستكون في الأرجح غير مجدية وغير مستدامة**. وهي تؤدي أيضا إلى تفاقم تقلبات السوق.
- **يمثل ارتفاع أسعار الأغذية فرصاً للزراعة**: إن معظم البلدان النامية لم تستفد من هذه الفرص.
- **الحاجة إلى نهج شامل مزدوج المسار لمعالجة تأثير ارتفاع أسعار الأغذية على الجوع**: (١) اتخاذ تدابير لتمكين القطاع الزراعي في البلدان النامية من الاستجابة لارتفاع الأسعار؛ (٢) شبكات أمان وبرامج حماية اجتماعية تستهدف الفئات الأكثر ضعفا والأكثر تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي.

ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٨

ISBN: 978-92-5-606049-5

٥٦ صفحة

٢١٠×٢٩٧ملم، كتاب ورقي الغلاف

يتوافر أيضا باللغات:

الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والروسية والصينية

المواضيع المطروحة:

الأمن الغذائي، الزراعة، إقتصاد التنمية

تقرير حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم يزيد من الوعي بقضايا الجوع في العالم، ويناقش الأسباب الكامنة وراء الجوع وسوء التغذية، ويرصد مدى التقدم نحو بلوغ أهداف تخفيض الجوع التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام ١٩٩٦، ومؤتمر قمة الألفية. وهذا المطبوع يستهدف جمهوراً واسعاً، يشمل صانعي السياسات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات الأكاديمية، وعامة الجمهور ممن لديهم اهتمام عام بالصلات بين الأمن الغذائي والتنمية البشرية والاقتصادية.

عدد ناقصي التغذية في العالم النامي، ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٧

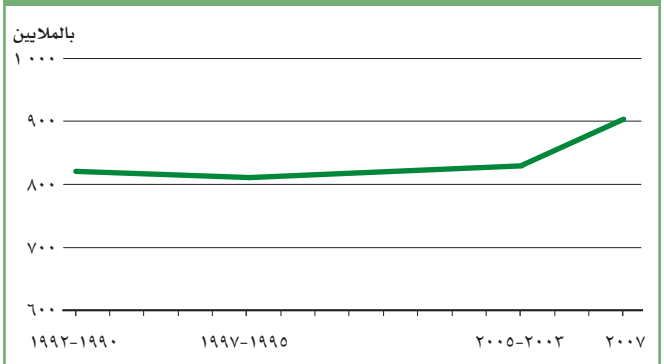

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الزيادة في إنتاج الحبوب في عام ٢٠٠٨ حدثت أساساً في البلدان المتقدمة

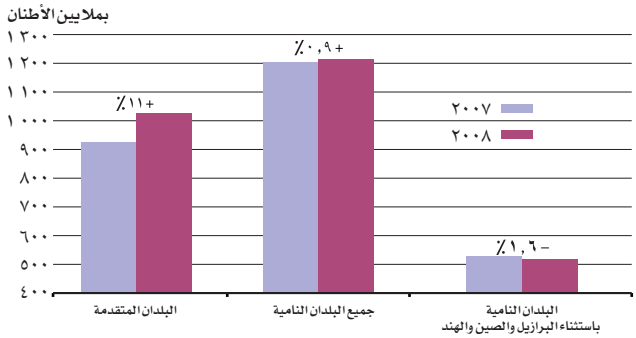

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ضعفا من بين الفقراء. ومن ناحية أخرى، فإن الأسر الريفية التي تزاول الزراعة ولديها حيازات زراعية أكثر قدرة على مواجهة الزيادات في أسعار الأغذية.

مخاطر تفاقم سوء التغذية. تشير القرائن والتجربة إلى أن ارتفاع أسعار الأغذية يتسبب في زيادة انتشار سوء التغذية بين الأسر الفقيرة – مما يؤدي إلى تأثيرات أشد على الأسر التي تعاني بالفعل من انخفاض مستويات تنوع نظمها الغذائية. ويؤدي الفقدان المفاجئ للقوة الشرائية إلى تغيرات في كل من كمية ونوعية المواد الغذائية المستهلكة. وقد تضطر الأسر، في محاولة للحفاظ على المستويات الدنيا من المتحصلات الغذائية، إلى الحد من الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم، وإلى بيع الأصول الإنتاجية، مما يقلل من قدرتها على الخروج من ربقة الفقر.

الزيادة في الإنتاج حدثت أساساً في البلدان المتقدمة. ينطوي ارتفاع أسعار الأغذية على إمكانية المساعدة في إنعاش القطاع الزراعي، وإن كان ذلك لم يتحقق في معظم البلدان النامية. وتشير تقديرات المنظمة إلى أن إنتاج الحبوب في البلدان النامية (مع استبعاد أكبر البلدان وهي البرازيل والصين والهند) من المتوقع أن ينخفض بنسبة ١,٦ في المائة في ٢٠٠٨. ويرجع عدم استجابة الإمدادات من البلدان النامية لارتفاع أسعار الأغذية على هذا النحو إلى أسباب من بينها ارتفاع أسعار المدخلات، والافتقار إلى مرافق البنية التحتية الأساسية، ونقص البحوث والتكنولوجيا، وقلة الحصول على الائتمانات.

نهج مزدوج المسار للتعامل مع التأثيرات القصيرة والطويلة الأجل لارتفاع أسعار الأغذية. يتعين اتخاذ تدابير قصيرة وطويلة الأجل للتصدي للتأثيرات المدمرة لارتفاع أسعار الأغذية على الفئات الأكثر ضعفا، والحد من احتمالات حدوث أزمة غذائية في المستقبل. فتلك الأسر التي هي الأكثر تعرضا لانعدام الأمن الغذائي تحتاج إلى مساعدات عاجلة لزيادة قدرتها على الحصول على الأغذية أو إنتاجها. ويتعين توفير الحماية الاجتماعية لهذه الأسر وحصولها على قدر كاف من المدخلات حتى يتمكن صغار المزارعين من زيادة الإنتاج والدخل. ويتعين في المدى الأطول، تعزيز قدرة القطاع الزراعي على الاستجابة لارتفاع أسعار الأغذية من خلال تدابير لزيادة الإنتاجية، بما في ذلك زيادة فرص الحصول على الأراضي والمياه والتكنولوجيا، والوصول إلى الأسواق ومرافق البنية التحتية، والحصول على الائتمانات.

انخفاض الأسعار الدولية للمحاصيل الغذائية الأساسية وغيرها من المواد الغذائية. في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٨، انخفض الرقم الإشاري لدى المنظمة لأسعار الحبوب إلى ٢٢٨ نقطة – أي أنه انخفض بمقدار ١٨ في المائة عن المستوى المرتفع الذي بلغه في أبريل/ نيسان، ومع ذلك فإن هذا المستوى كان أعلى بنسبة ١٠ في المائة مما كان عليه في نفس الفترة من عام ٢٠٠٧. ويرجع هذا الانخفاض في الأسعار، في جانب منه، إلى المحاصيل القياسية التي تحققت والظروف المناخية التي كانت مواتية. بيد أن الآثار المترتبة على الاضطرابات المالية الأخيرة ربما تكون قد أدت هي الأخرى إلى هذه النتيجة. ومع ذلك، فإن من الخطأ الفادح أن يؤدي الانخفاض الذي شهدته الأسعار الدولية للأغذية في الفترة الأخيرة إلى صرف الانتباه عن ضرورة تكثيف الجهود لزيادة الإنتاجية الزراعية. فأولاً، لا تزال الأسعار مرتفعة في كثير من أسواق البلدان النامية؛ وثانياً، فإن الزيادة السكانية المتوقعة في العالم والنمو الاجتماعي والاقتصادي سوف يضاعفان من الطلب على المواد الغذائية بحلول عام ٢٠٥٠. ولمواجهة هذه التحديات دون إحداث ضغوط شديدة على أسعار الأغذية، سيتعين زيادة غلة الحبوب في البلدان النامية بنسبة ٤٠ في المائة، وستزيد الاحتياجات من مياه الري بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة، وقد يحتاج الأمر إلى توفير ما بين ١٠٠ و٢٠٠ مليون هكتار إضافية من الأراضي.

ما زال المستقبل غامضا بالنسبة لأكثر الفئات ضعفا. في الوقت الذي يتصدى فيه العالم للآثار المترتبة على ارتفاع أسعار الأغذية، كان عليه أن يواجه تحديات أخرى مهمة تتمثل في الأزمة المالية، وآثار تباطؤ الاقتصاد التي قد تتعرض لها البلدان النامية، والصراعات القائمة، وتغير المناخ. ولم تكن الحاجة إلى اليقظة وإلى المتابعة المستمرة لأكثر البلدان والسكان ضعفا أكثر مما هي عليه الآن. ولذلك، ينبغي أن تظل الحاجة إلى استئصال الجوع في العالم، وإلى تعزيز نمو الإنتاجية الزراعية في صدارة جدول أعمال التنمية.

AD/K3841Ar/11.08/100

Food and Agriculture Organization of the United Nations
Viale delle Terme di Caracalla,
00153 Rome, Italy
Tel.: +39 06 57051

لمزيد من المعلومات: esa-sofi@fao.org
العلاقات مع وسائل الإعلام: publications-media@fao.org
كتالوج مطبوعات المنظمة: www.fao.org/icatalog/inter-e.htm